



الجمهورية العربية السورية  
Syrian Arab Republic

بيان  
الجمهورية العربية السورية  
أمام  
مؤتمر الأمم المتحدة الثاني  
المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

السفير حسام الدين آلا  
Ambassador Hussam Eddin Aala  
رئيس وفد الجمهورية العربية السورية  
المندوب الدائم  
للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

3 - 5 تشرين الثاني 2014  
فيينا

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بداية أن أهنئكم على توليكم الرئاسة، وأن أشكر استضافة بلدكم لهذا المؤتمر الهام في عاصمة بلدكم الجميلة فيينا. واسمحوا لي أن أعبر عن تعازينا ومواساتنا لحكومة وشعب زامبيا لوفاة رئيسها الذي قام بدور قيادي في الدفاع عن احتياجات البلدان النامية غير الساحلية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة رؤساء الوفود،

ترحب بلادي بعقد المؤتمر الثاني لإجراء مراجعة شاملة لبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الأول في ألماتي قبل عشر سنوات للنظر في التحديات والمشكلات التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية بسبب افتقارها لسبل الوصول براً إلى البحار. وهي تحديات يفاقمها بُعد هذه الدول وعزلتها عن الأسواق العالمية.

ونحن على ثقة بأن مؤتمر فيينا سيوفر فرصة هامة للبلدان النامية غير الساحلية ولبلدان العبور النامية ولشركاء التنمية لاستعراض الخطوات المحرزة في تنفيذ المجالات الخمسة ذات الأولوية التي حددها برنامج عمل ألماتي، وبأن يكون المؤتمر مناسبة لإعادة تأكيد تضامن الدول الأعضاء والتزامها بإقامة شراكات دولية من شأنها المساهمة في تجاوز التحديات التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية أو تلبية احتياجاتها وفقاً لما تم الاتفاق عليه في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. ونعتقد أن على البلدان النامية غير الساحلية توجيه جهود أكبر باتجاه تنويع صادراتها وتعزيز قدراتها واستثمار الإمكانيات الكبيرة التي يتيحها التكامل الإقليمي لتعزيز القدرة على الاتصال وتخفيف تكاليف النقل بالاستفادة من المزايا التي يتيحها التكامل الإقليمي.

وفي هذا الإطار فإننا نحث شركاء التنمية للبلدان النامية غير الساحلية على تجديد التزامهم بتوفير مساعدة تقنية ومالية كافية وقابلة للتنبؤ لمساعدة هذه الدول على معالجة الاحتياجات والتحديات التي يفرضها موقعها الجغرافي في برنامج العمل الجديد. ونعتقد بأن قضايا مكافحة الفقر وتحسين إمكانيات المنافسة وبناء قدرات منتجة يجب أن تحتل الأولوية في برنامج العمل الجديد.

إن تقلبات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في الدول النامية غير الساحلية، وهشاشة هذه الدول وبقائها عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن

التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بسبب الأزمات الاقتصادية والمالية، والمشكلات المرتبطة بالقدرة على توفير الأمن الغذائي، وتغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي، تستوجب من المجتمع الدولي العمل على زيادة المساعدات الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية لمساعدة هذه البلدان في التغلب على نقاط ضعفها وتمكينها من التمتع بالمرونة الكافية للانطلاق نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية على أسس قابلة للتنبؤ. ونتطلع لأن تساهم الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر إيجاباً في تحديد أولويات أكثر شمولاً وقابلية للتحقق في برنامج العمل الجديد للعقد القادم، وفي تشجيع المؤسسات الدولية والإقليمية لكفالة زيادة مستويات الاستثمار في مجال تنويع التجارة وتطوير البنى التحتية في البلدان النامية غير الساحلية دعماً لجهودها في تحقيق التنمية المستدامة.

### السيد الرئيس،

إن الأجندة الدولية للتنمية والأهداف الإنمائية للألفية وضعت لإرساء شراكة مع البلدان النامية لدعمها في جهودها من أجل تحقيق تنميتها المستدامة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها، ووفقاً لهذه الأجندة الدولية للتنمية ألزم الشركاء التنمويين أنفسهم بتقديم المساعدة التقنية والمالية والتسهيلات التجارية وتشاطر المعرفة والتكنولوجيا مع الدول النامية.

واليوم وبعد مرور عشرة أعوام على اعتماد برنامج عمل ألماتي وخسمة عشر عاماً على تحديد الأهداف الإنمائية للألفية التي تصل إلى نهاية إطارها الزمني في العام المقبل، تدفعنا لطرح السؤال، هل البيئة الدولية الراهنة أصبحت أكثر مواءمة لتحقيق ما تم الالتزام به من كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؟

إن تنفيذ الالتزامات المذكورة يتطلب بالتأكيد توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا الملائمة والتشجيع على المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية، بما في ذلك إلى الدول النامية غير الساحلية. وبالتأكيد فإن تنفيذ الالتزامات يتطلب الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية والامتناع في العلاقات الدولية عن فرض الإجراءات القسرية الأحادية على دول معينة لأغراض سياسية بشكل

يتعارض مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ويزعزع استقرار الدول ويقوض جهودها التنموية.

إن المشاغل التي عبرت عنها البلدان النامية غير الساحلية التي نجتمع اليوم لمناقشتها يجب أن تأخذ حقيها من النقاش خلال عملية التحضير لوضع الأجندة الدولية للتنمية لفترة ما بعد العام 2015، كما يتوجب لهذه العملية أن تتعامل مع المشاغل الأوسع التي تعبر عنها الدول النامية عموماً ومساعدتها في التصدي للتحديات التقليدية والناشئة التي تواجه جهودها لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف الموضوعية لأوضاع مواطنيها، وفي المقدمة منها التحديات المرتبطة بالأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية والتحديات البيئية، وكذلك تنامي ظاهرة الإرهاب التي تأخذ طابعاً دولياً يهدد استقرار الدول ويستنزف مواردها الاقتصادية والبشرية ويتسبب بأزمات إنسانية عابرة للحدود. وتدعو بلادي شركاء التنمية للوفاء بالتزاماتهم تجاه الدول النامية دون تسييس أو انتقائية أو مشروطية وبشكل يتيح معالجة المشكلات الإنمائية التي تواجهها وتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة.